



النشرة اليومية

Wednesday, 18 February, 2026



أخبار
الطاقة



عكاظ

وزير الطاقة ووزير خارجية كازاخستان يوقعان اتفاقية إنشاء مجلس التنسيق السعودي - الكازاخستاني

التعاون والاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة وأنظمة تخزين الطاقة.

كما جرى في ختام الاجتماع استعراض مستجدات السوق البترولية، في إطار التشاور المستمر بين البلدين في قطاع الطاقة.

عقد وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، اجتماعاً مع وزير خارجية جمهورية كازاخستان إيرميك كوشيربايف، وذلك بحضور وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، ووزير الطاقة الكازاخستاني بيرلان أكينغينوف.

ويأتي الاجتماع في إطار إنشاء مجلس التنسيق السعودي - الكازاخستاني، الذي يرأسه من الجانب السعودي وزير الطاقة، ومن الجانب الكازاخستاني وزير خارجية جمهورية كازاخستان، بما يعكس حرص البلدين على تعزيز التعاون وتوسيع آفاق الشراكة الثنائية.

وعقب الاجتماع، وقّع الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، ووزير خارجية جمهورية كازاخستان، اتفاقيةً بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية كازاخستان لإنشاء مجلس التنسيق السعودي - الكازاخستاني، وذلك بحضور وزير الطاقة الكازاخستاني.

ويهدف المجلس إلى تعزيز التنسيق والتشاور بين البلدين، وتطوير أطر التعاون في مختلف القطاعات ذات الاهتمام المشترك، بما يساهم في الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستويات أوسع.

وجرى خلال الاجتماع بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها، لا سيما في مجالات الطاقة، وتعزيز فرص



الرياض

النفط يستقر تقريباً لمخاضات أميركية إيرانية حاسمة

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

إس ويلث ستريت "ومقرها نيودلهي: "يرتبط توجه السوق ارتباطاً وثيقاً بنبرة هذه المفاوضات وتقدمها، مما يُبقي على علاوة المخاطر الجيوسياسية في الأسعار".

وأضافت ساشديفا أن أسعار النفط من المرجح أن تظل متقلبة، مع تقلبات حادة في كلا الاتجاهين مدفوعة بالإشارات الدبلوماسية أكثر من كونها مدفوعة بأساسيات العرض والطلب البحتة.

وقال دانيال هاينز، المحلل في بنك إيه ان زد، في تقرير بحثي: "لا يزال السوق غير مستقر وسط حالة عدم اليقين الجيوسياسي المستمرة". وأضاف: "في حال انحسار التوترات في الشرق الأوسط، أو إحراز تقدم ملموس في الأزمة الأوكرانية، فإن علاوة المخاطرة المتضمنة حالياً في أسعار النفط قد تتلاشى سريعاً. مع ذلك، فإن أي نتيجة سلبية أو تصعيد إضافي قد يكون له أثر إيجابي على أسعار النفط".

بدأت إيران مناورات عسكرية يوم الاثنين في مضيق هرمز، وهو ممر مائي دولي حيوي وطريق رئيسي لتصدير النفط من دول الخليج العربي، التي تدعو إلى الدبلوماسية لإنهاء النزاع.

وتُصدّر إيران، إلى جانب أعضاء منظمة أوبك السعودية والإمارات والكويت والعراق، معظم نفطها الخام عبر المضيق، بشكل رئيسي إلى آسيا.

تراجعت أسعار خام برنت بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية، أمس الثلاثاء، حيث قيّم المستثمرون مخاطر انقطاع الإمدادات بعد أن أجرت إيران مناورات بحرية بالقرب من مضيق هرمز قبيل المخاضات النووية مع الولايات المتحدة في وقت لاحق من اليوم.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 0.47 %، أي 32 سنتاً، لتصل إلى 68.33 دولارًا للبرميل، بعد ارتفاعها بنسبة 1.33 % يوم الاثنين. وبلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 63.51 دولارًا للبرميل، مرتفعاً 62 سنتاً، أي 0.99 %، إلا أن هذا الارتفاع شمل جميع تحركات الأسعار يوم الاثنين، حيث لم يتم تسوية العقد في ذلك اليوم بسبب عطلة يوم الرؤساء الأمريكي.

أغلقت العديد من الأسواق أبوابها يوم الثلاثاء بمناسبة رأس السنة القمرية، بما في ذلك الصين وهونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة.

صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الاثنين بأنه سيشارك "بشكل غير مباشر" في محادثات جنيف، مضيفاً أنه يعتقد أن طهران ترغب في التوصل إلى اتفاق. في نهاية الأسبوع، صرّح ترامب بأن تغيير النظام في إيران "سيكون أفضل ما يمكن أن يحدث".

وقالت سوغاندا ساشديفا، مؤسسة شركة الأبحاث "إس



هذا العام قد يدفع أسعار النفط الخام في نهاية المطاف إلى الانخفاض.

وشهد خام برنت ارتفاعاً من حوالي 60 دولاراً للبرميل إلى ما يقرب من 70 دولاراً خلال الشهر الماضي، ويعكس هذا جزئياً تشديد العقوبات الأمريكية على النفط الروسي والإيراني، إلى جانب اضطرابات أخرى في الإمدادات، وفقاً للبنك.

في الأسبوع الماضي، اقترح الاتحاد الأوروبي توسيع نطاق عقوباته المفروضة على روسيا لتشمل موانئ في جورجيا وإندونيسيا تتعامل مع النفط الروسي، وهي المرة الأولى التي يستهدف فيها الاتحاد موانئ في دول ثالثة.

وذكر سبتي أن إحدى القنوات التي قد تتمكن الولايات المتحدة من خلالها من التأثير على القدرة الشرائية هي اتفاقيات السلام بين روسيا وأوكرانيا، وخفض التصعيد مع إيران، مما قد يساهم في خفض أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية.

وأضاف سبتي: "نتوقع في السيناريو الأساسي لدينا أن يتم التوصل إلى اتفاقيتي السلام مع إيران وروسيا وأوكرانيا بحلول صيف هذا العام أو خلاله، مما سيساهم في انخفاض الأسعار إلى 60-62 دولاراً للبرميل من خام برنت، وخفض هوامش ربح الديزل والبنزين بمقدار 5-10 دولارات".

وإذا استمرت اضطرابات الإمدادات الروسية في إبقاء سعر خام برنت ضمن نطاق 65-70 دولاراً للبرميل خلال الأشهر المقبلة، نتوقع سبتي أن تستجيب أوبك+ بزيادة الإنتاج من الطاقة الإنتاجية الفائضة.

بدأت إيران مناورة عسكرية يوم الاثنين في مضيق هرمز، وهو ممر مائي دولي حيوي وطريق تصدير نفطي من دول الخليج العربي، التي تُناشد الدبلوماسية لإنهاء النزاع.

تُصدّر إيران، إلى جانب أعضاء منظمة أوبك السعودية والإمارات والكويت والعراق، معظم نفطها الخام عبر المضيق، بشكل رئيسي إلى آسيا.

في غضون ذلك، ذكر بنك سبتي أنه إذا استمرت اضطرابات الإمدادات الروسية في إبقاء سعر خام برنت ضمن نطاق 65 إلى 70 دولاراً للبرميل خلال الأشهر المقبلة، فمن المرجح أن تستجيب منظمة أوبك+ بزيادة الإنتاج من الطاقة الإنتاجية الفائضة.

وأفادت مصادر في أوبك+ أن المنظمة تميل إلى استئناف زيادة إنتاج النفط اعتباراً من أبريل، وذلك استعداداً لذروة الطلب الصيفي، ومع ارتفاع الأسعار نتيجة التوترات بين الولايات المتحدة وإيران.

لكن في الوقت الراهن، يتجه الكثيرون إلى السيارات الكهربائية في ظل مواجهة كوبا أسوأ أزمة وقود منذ سنوات.

وقال سبتي: "نتوقع في السيناريو الأساسي أن يتم التوصل إلى اتفاقين بشأن إيران وروسيا وأوكرانيا بحلول صيف هذا العام أو خلاله، مما سيساهم في انخفاض الأسعار إلى 60-62 دولاراً للبرميل من خام برنت".

وقال سبتي بنك يوم الاثنين إن أسعار النفط قد تبقى مدعومة على المدى القريب مع تصعيد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الضغط من أجل إبرام اتفاقيات سلام مع روسيا وإيران، لكن التوصل إلى حل في وقت لاحق من



وقد توقعت الأسواق ارتفاعاً في علاوة المخاطرة على أسعار النفط الخام نتيجة لتفاقم الأوضاع الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والتي قد تؤدي إلى اضطراب الإمدادات. ضغطت قوة الدولار على أسعار النفط هذا الأسبوع، حيث ارتفع الدولار الأمريكي في تداولات ضعيفة قبيل صدور مؤشرات اقتصادية أمريكية هامة.

ارتفع الدولار بنسبة 0.2% مقابل سلة من العملات يوم الثلاثاء. وينصب التركيز هذا الأسبوع على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأمريكية، بما في ذلك الإنتاج الصناعي والتجارة، والأهم من ذلك، بيانات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي. يُعدّ هذا المؤشر الأخير مقياس التضخم المفضل لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي، ومن المرجح أن يؤثر على خطط البنك المركزي فيما يتعلق بأسعار الفائدة.

كما من المقرر صدور محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لشهريناير هذا الأسبوع، والذي من المتوقع أن يُقدّم المزيد من المؤشرات حول السياسة النقدية.

في تطورات الأسواق، أعلن متحدث باسم شركة فيتول، وهي شركة عالمية لتجارة السلع، دعمها لتحالف يخطط لإنشاء محطة توليد طاقة تعمل بالغاز الطبيعي المسال، بالإضافة إلى منشأة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، بتكلفة 3 مليارات دولار، في ميناء ديربان على الساحل الشرقي لجنوب أفريقيا.

وتعتبر جنوب أفريقيا الغاز عنصراً أساسياً في جهودها الرامية إلى التحول من محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم، والتي تُعدّ المصدر الرئيسي للكهرباء في اقتصادها الأكثر تصنيعاً في أفريقيا. في الوقت نفسه، تسعى فيتول إلى ترسيخ وجودها في سوق تستهدف توليد 16 جيجاوات من الغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2039.

وأفادت مصادر في أوبك+ أن المجموعة تميل إلى استئناف زيادة إنتاج النفط اعتباراً من أبريل، حيث تستعد لذروة الطلب الصيفي، ويتعزز ارتفاع الأسعار بفعل التوترات بشأن العلاقات الأمريكية الإيرانية.

وقال محللو النفط لدى انفيستنتق دوت كوم، تراجعت أسعار النفط بشكل طفيف في تداولات يوم الثلاثاء التي شهدت انخفاضاً في حجم التداولات بسبب عطلة رسمية، حيث تركز الاهتمام بشكل أساسي على المفاوضات المرتقبة بين الولايات المتحدة وإيران.

كما ساهم ارتفاع قيمة الدولار، قبل صدور سلسلة من المؤشرات الاقتصادية وقرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع، في الضغط على أسواق النفط الخام. كما انخفضت أحجام التداول بشكل كبير بسبب العطلات الرسمية في الصين وهونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة.

الحوار الأمريكي الإيراني في دائرة الضوء وسط تصاعد التوترات

أفادت تقارير إعلامية أن وزراء من الولايات المتحدة وإيران سيجتمعون في جنيف، سويسرا، يوم الثلاثاء لمناقشة أنشطة إيران في تخصيب اليورانيوم. وصرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للصحفيين يوم الاثنين بأنه سيشارك "بشكل غير مباشر" في المناقشات، على الرغم من عدم وضوح طبيعة هذه المشاركة.

يأتي اجتماع جنيف بعد أسابيع قليلة من فشل المحادثات بين طهران وواشنطن في التوصل إلى نتائج حاسمة في وقت سابق من هذا الشهر. وأظهرت تقارير أن الولايات المتحدة نشرت حاملة طائرات ثانية في الشرق الأوسط قبل المحادثات مع إيران، وأن واشنطن تخطط لحملة عسكرية موسعة في المنطقة في حال فشلت المحادثات.



إلى العمليات الصناعية والتعدينية غير المتصلة بالشبكة، بالإضافة إلى تزويد السفن بالغاز الطبيعي المسال".

من جهة أخرى، أعلنت شركة إيني يوم الاثنين عن اكتشاف كبير للغاز والكثفات في ساحل العاج، حيث تعمل مجموعة الطاقة الإيطالية منذ عشر سنوات. وقد تم اكتشاف الحقل الجديد، المسمى كالوا الجنوبي، بعد حفر بئر مورين الجنوبي، وهو أول بئر استكشافي في القطاع، الذي تديره إيني بحصة 90 % بالشراكة مع شركة بتروسي القابضة المملوكة للدولة.

وقالت إيني إن اكتشاف كالوا الجنوبي "يؤكد إمكانات مجمع قناة كالوا، الذي يضم أيضًا اكتشاف كالوا، ويُعد ثاني أكبر مجمع في البلاد بعد بالين، حيث تُقدر أحجامه بنحو 5 تريليونات قدم مكعب من الغاز و450 مليون برميل من المكثفات - أي ما يعادل 1.4 مليار برميل من النفط تقريبًا".

أعلنت الشركة أن إنتاج حقل بالين، أكبر مشروع لتطوير الهيدروكربونات في ساحل العاج، من المتوقع أن يرتفع إلى 150 ألف برميل من النفط و200 مليون قدم مكعب من الغاز يوميًا مع بدء المرحلة الثالثة، مضيفاً أن هذا سيجعل الحقل ركيزة أساسية لتلبية الاحتياجات المحلية للبلاد.

صرح المتحدث باسم شركة فيتول بأن تحالف المشروع يضم شركة أكوا باور السعودية، ووحدة فيتول التابعة لها، فيفو إنرجي، التي اندمجت مع إنجين عام 2024، بالإضافة إلى شركة في تي تي أي المشغلة للمحطة.

وأفاد مسؤولون حكوميون وفيفو إنرجي بأن المشروع، الذي لم يُعلن عنه سابقًا، حصل على تصنيف "مشاريع استراتيجية متكاملة" من الدولة في سبتمبر. وهذا يسمح بتسريع المشاريع من خلال تبسيط الإجراءات البيروقراطية، مثل إجراءات الترخيص.

وفي وثيقة أرسلت إلى المشرعين في جنوب أفريقيا، ذكرت فيفو إنرجي وإنجين جنوب أفريقيا أنهما "تُحرزان تقدمًا في تطوير واستثمار محطة توليد طاقة تعمل بنظام الدورة المركبة للغاز بقدرة تتراوح بين 1000 و1800 ميغاواط، مع بنية تحتية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال".

وأظهر المستند تخصيص 20 هكتارًا من الأراضي للمشروع، كجزء من الخطة الرئيسية لمحطة ديربان البحرية، لكنه لم يُشر إلى أي جداول زمنية أو تكلفة محتملة أو كمية الغاز المطلوبة.

وقال المتحدث باسم شركة فيتول: "تبلغ التكلفة التقديرية حوالي 3 مليارات دولار. أما بالنسبة للتوقيت، فلا يمكن تحديده في هذه المرحلة. سنوافيكم بالتحديثات حالما تتمكن من ذلك"، مضيفاً أنه من السابق لأوانه تحديد مصادر شحنات الغاز الطبيعي المسال.

وذكر مصدر مطلع على المشروع أنه إلى جانب توليد الطاقة، يهدف المشروع إلى "توزيع الغاز الطبيعي المسال المُعاد تحويله إلى غاز عبر خط أنابيب ليلي للغاز، الذي يربط سيكوندة بديربان، ونقل الغاز الطبيعي المسال بالشاحنات



الشرق الأوسط

مصر: بدء إنتاج الغاز من حقل «غرب مينا» بالتوسط قبل نهاية العام

حفر آبار الغاز في البحر المتوسط بالتعاون مع الشركات العالمية، موضحاً أن العام الحالي يشهد أيضاً عمليات حفر قياسية بمختلف مناطق الإنتاج لاستكشاف خزانات ومكامن غازية جديدة تدعم القدرات الإنتاجية لمصر على المدى المتوسط، وتسهم في تلبية احتياجاتها المحلية.

من جانبها، أشارت داليا الجابري، رئيسة شركة «شل مصر»، إلى بدء مرحلة جديدة من خطط حفر الآبار بالبحر المتوسط خلال العام الحالي، بما يضمن تسريع أعمال تنمية حقل «غرب مينا»، إلى جانب مواصلة حفر آبار استكشافية لتطوير موارد غاز جديدة.

وأضافت داليا الجابري أن «عودة استثمارات الشركات الأجنبية بقوة إلى قطاع البترول المصري تعكس تنامي ثقة المستثمرين الأجانب، وفي مقدمتهم شركة (شل)، في الاستراتيجية الحديثة لوزارة البترول والثروة المعدنية بقيادة كريم بدوي، والتي أسهمت في تعزيز مناخ الاستثمار وإعادة بناء الثقة، بما يؤكد امتلاك مصر بيئة استثمارية جاذبة قادرة على استيعاب استثمارات طويلة الأجل».

يُشار إلى أن برنامج «شل» لحفر 4 آبار يشمل البئر «غرب مينا 2» و«غرب مينا 1» في منطقة شمال شرقي العامرية التي تستثمر فيها «شل» كمشغل رئيسي بنسبة 60 في المائة، بمشاركة شركة «كوفيك» الكويتية بنسبة 40 في المائة، وذلك لربط البئر بتسهيلات الإنتاج القائمة بحقل منطقة غرب الدلتا العميق «WDDM».

أعلن وزير البترول المصري كريم بدوي، أنه من المقرر أن تبدأ أول بئر من حقل «غرب مينا» بمنطقة شمال شرقي العامرية بالبحر المتوسط، إنتاجها من الغاز الطبيعي، قبل نهاية العام الحالي.

وأوضح الوزير خلال تفقده أعمال الحفر في الحقل، والذي تقوم بتشغيله شركة «شل»، أن أول بئر في الحقل من المتوقع أن «تضيف إنتاجاً يقدر بنحو 160 مليون قدم مكعبة غاز يومياً، و1900 برميل متكثفات».

وأوضح بيان صحفي أن الزيارة التفقدية جاءت على متن سفينة الحفر «STENA ICEMAX»، عقب وصولها إلى مصر لبدء تنفيذ برنامج شركة «شل» لحفر 4 آبار جديدة للغاز بالبحر المتوسط.

وخلال الجولة أكد الوزير على أن «ضخ استثمارات جديدة من (شل) في أنشطة استكشاف وتنمية الغاز بالبحر المتوسط عبر انطلاق العمل في حقل (غرب مينا)، يعكس بوضوح النتائج الإيجابية للسياسات التحفيزية التي تنتهجها الوزارة مع شركاء الاستثمار، والقائمة على الالتزام والمصداقية والمنفعة المتبادلة».

وأضاف الوزير أن هذه الاستثمارات تمثل مؤشراً إيجابياً لتحقيق أهداف الوزارة في زيادة الإنتاج، وخفض الفاتورة الاستيرادية، وتأمين إمدادات الغاز للسوق المحلية.

وأشار إلى أن عام 2026 سيشهد تنفيذ أكبر برنامج لأعمال



كما يتضمن البرنامج حفر بئر «سيرْيوس» الاستكشافية لتقييم مكنن غازي في مياه أقل عمقاً بشمال شرقي العامرية، يعقبه حفر بئر «فيلوكس» في منطقة شمال كليوباترا بحوض هيرودوتس، لفتح آفاق جديدة لاكتشافات الغاز في البحر المتوسط.



الشرق الأوسط

توقعات بانخفاض الطلب على الغاز في إسبانيا خلال العام الجاري

وقال غونزالو إن هناك نحو 2100 رصيف لسفن تفريغ الغاز الطبيعي المسال حالياً، ونحو ألف رصيف تحميل مستهدف حتى عام 2040. وأضاف: «تعكس هذه البيانات قوة نظام الغاز الإسباني».

يتوقع رئيس شركة «إيناغاز»، مشغل شبكة الغاز في إسبانيا، الثلاثاء، أن ينخفض الطلب على الغاز في البلاد بنحو 7 في المائة هذا العام، مع تراجع أثر انقطاع التيار الكهربائي الكبير الذي حدث في 28 أبريل (نيسان).

وبعد انقطاع التيار الكهربائي الهائل الذي شهدته البرتغال وإسبانيا العام الماضي -وهو الأكبر في أوروبا منذ أكثر من عقدين- زادت شركة تشغيل شبكة الكهرباء من استخدام مصادر الطاقة الثابتة، مثل محطات الغاز، لتوليد الكهرباء، والتي تُكلف أكثر ولكنها توفر تحكماً أفضل في الجهد.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة، أرتورو غونزالو، في مؤتمر صحفي عقب إعلان نتائج الشركة لعام 2025، إن ما حدث رفع الطلب على الغاز لتوليد الكهرباء بنحو الثلث خلال العام الماضي.

وارتفع إجمالي الطلب على الغاز، بما في ذلك الصادرات إلى دول مثل فرنسا، بنسبة 7.4 في المائة ليصل إلى ما يعادل 372 تيراواط / ساعة. وتوقع غونزالو أن ينخفض الطلب هذا العام إلى نحو 345 تيراواط / ساعة، وهو مستوى قريب من مستوى عام 2024.

وزادت صادرات إسبانيا من الغاز الطبيعي إلى فرنسا بنحو 59 في المائة في عام 2025، مع امتلاء مرافق التخزين الجوفية في فرنسا. وارتفع صادرات الغاز الإجمالية بنسبة 17 في المائة.



الشرق الأوسط

«الصندوق العربي للطاقة» يغلق تسهيلاً تمويلياً بـ346 مليون دولار في العراق

أعلن «الصندوق العربي للطاقة» قيادته وإغلاقه تسهيلاً تمويلياً قائماً على الاحتياطات بقيمة 346 مليون دولار، لمصلحة شركة «كويت إنرجي - البصرة المحدودة»، مشغل «الرقعة 9 - حقل الفيحاء» في جنوب العراق، وهي شركة مملوكة بالكامل لـ«مجموعة يونايتد إنرجي المحدودة»؛ شركة الطاقة العالمية المتكاملة المدرجة في بورصة هونغ كونغ.

ووفق بيان من «الصندوق»، يؤمن هذا التسهيل التمويلي لشركة «كويت إنرجي - البصرة المحدودة» الدعم اللازم لتلبية متطلبات المرحلة المقبلة من توسعة وتطوير «الرقعة 9»، بما يمكن من مواصلة أعمال الحفر، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز القدرات الإنتاجية، كما يساهم في زيادة إنتاج العراق، ودعم جهوده المستمرة لتعزيز قطاع الطاقة الوطني.

وفي هذا السياق، قال رئيس تمويل الشركات في «الصندوق العربي للطاقة»، نيكولا تيفينو، إن هذا الإغلاق الناجح يعكس قدرة «الصندوق» على هيكلة وقيادة حلول تمويل متقدمة تستند إلى احتياجات تشغيلية فعلية وفهم عميق لأساسيات مشروعات قطاع التنقيب والإنتاج.

ويعدّ «حقل الفيحاء» أحد الأصول الاستراتيجية في قطاع التنقيب؛ لما يتمتع به من آفاق إنتاج طويلة الأجل في العراق، ومحركاً رئيسياً لأمن الطاقة على المدى البعيد.



اليابان: استقلالية النفط والغاز تلامس أعلى مستوياتها منذ 2009

الشرق الأوسط

وتأتي هذه النتائج تماشياً مع «خطة الطاقة الأساسية السابعة» التي أقرتها الحكومة اليابانية في فبراير (شباط) 2025، والتي تضع استراتيجية طموحة لتأمين إمدادات الطاقة. وتهدف طوكيو من خلال هذه الخطة إلى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي لتتجاوز حاجز 50 في المائة بحلول السنة المالية 2030، والوصول إلى أكثر من 60 في المائة بحلول عام 2040.

وتكتسب هذه الاستراتيجية أهمية قصوى لليابان التي تفتقر تاريخياً للموارد الطبيعية، وتعتمد بشكل شبه كلي على الواردات لتلبية احتياجاتها من الطاقة. وتعكس الأرقام الأخيرة نجاح توجه الياباني نحو تعزيز الاستثمارات في الخارج، وتأمين حصص إنتاجية لتقليل المخاطر الناجمة عن تقلبات الأسواق العالمية، والتوترات الجيوسياسية.

أعلنت وزارة الصناعة اليابانية، يوم الثلاثاء، تحقيق طفرة ملموسة في مستويات الاستقلال الطاقى للبلاد، حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من النفط والغاز الطبيعي إلى 42.1 في المائة خلال السنة المالية 2024 التي انتهت في مارس (آذار) 2025. ويمثل هذا الارتفاع زيادة قدرها 4.9 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى أعلى مستوى تسجله البلاد منذ عام 2009.

وعزت الوزارة هذا التقدم الملحوظ إلى عاملين رئيسيين؛ أولهما التقدم الكبير في مشاريع تطوير الطاقة التي تقودها الشركات اليابانية، أو تساهم فيها بنسب ملكية (حصص ملكية)، وثانيهما التراجع العام في إجمالي واردات النفط والغاز.

وتعتمد اليابان في قياس «نسبة الاكتفاء الذاتي» على حصة النفط والغاز المستخرج من مشاريع تمتلك فيها شركات يابانية حقوقاً استثمارية، بالإضافة إلى الإنتاج المحلي، وذلك مقارنة بإجمالي الاستهلاك والواردات.

أرقام ومقارنات

وتشير البيانات الرسمية إلى أن السنة المالية 2024 شهدت إنتاج 1.789 مليون برميل يومياً من هذه المصادر المضمونة، وهو رقم يتجاوز بكثير ما تم تسجيله في عام 2009، حين بلغ الإنتاج 1.241 مليون برميل يومياً فقط، وكانت نسبة الاكتفاء الذاتي آنذاك لا تتجاوز 23.1 في المائة.

رؤية 2030 و2040



الخرابشة: الهيدروجين الأخضر في الأردن

محور رئيس لتحول الطاقة

رهام زيدان

ظل ما نشهده اليوم من آثار مباشرة للتغير المناخي في العالم والمملكة.

وأوضح الخرابشة -خلال الجلسة التي نظمها المركز الإقليمي لعدالة الطاقة والمناخ، بالتعاون مع مؤسسة فريديش إيرت- أن الحكومة تولي ملف المياه أهمية خاصة.

وأوضح الوزير أن الدراسات تشير إلى أن إنتاج طن واحد من الهيدروجين يحتاج إلى نحو 9 أمتار مكعبة من المياه، وحق عند بلوغ إنتاج 3.5 مليون طن سنوياً سيبلغ الاستهلاك نحو 30 مليون متر مكعب فقط.

وأشار إلى أن هذا الاستهلاك يبقى محدوداً، مقارنة بمشروعات كبرى مثل "الناقل الوطني للمياه" الذي تصل طاقته إلى نحو 300 مليون متر مكعب سنوياً، ما يؤكد إمكان تطوير مشروعات الهيدروجين دون ضغط كبير على الموارد المائية.

فرصة تنمية واقتصادية

أكد الدكتور صالح الخرابشة أن مشروعات الهيدروجين الأخضر في الأردن توفر فرصاً اقتصادية وتنمية حقيقية، خاصة في المناطق الأقل حظاً، من خلال خلق فرص عمل وتنشيط الأنشطة الاقتصادية المحلية، بما يسهم في تحسين مستويات المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي.

أكد وزير الطاقة الدكتور صالح الخرابشة أن الهيدروجين الأخضر في الأردن يعدّ عنصراً مهماً لأهداف تحول الطاقة، ونشر الوقود النظيف.

وقال، إن الحكومة تعمل منذ البداية، بالتعاون مع مؤسسات الدولة والمستثمرين، على رسم مسار وطني عادل لتطوير صناعة الهيدروجين، بما يحقق مصالح مختلف الأطراف، ويحافظ على البيئة، ويعزز مكانة الأردن في أسواق وقود المستقبل.

جاء ذلك خلال مشاركته في جلسة إطلاق دراسة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بتطوير مشروعات الهيدروجين الأخضر في الأردن، اليوم الثلاثاء (17 شباط/فبراير 2026)، بتغطية من منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

ويمثّل الهيدروجين فرصة إستراتيجية للأردن لتطوير الصناعة الواعدة، بالاستفادة من الخبرات المبكرة في الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، التي تشكّل مورداً محلياً مهماً يدعم أمن التزود بالطاقة، ويعزز مسار التحول نحو مصادر نظيفة ومستدامة.

الهيدروجين الأخضر ركيزة التحول الطاقى
يقول الدكتور صالح الخرابشة، إن الهيدروجين الأخضر في الأردن ركيزة رئيسة للتحول الطاقى، إذ تسعى البلاد لانتقال سلس نحو وقود نظيف ومستدام يحدّ من الانبعاثات، في



وتشهد تقنيات إنتاج الهيدروجين تطورًا مستمرًا عالميًا -وفقًا للخرابشة-، ما يفتح المجال لطرق إنتاج أكثر كفاءة وأقل استهلاكًا للمياه، وهو ما يدفعنا إلى مراجعة أهدافنا وتحديثها دوريًا بما يتوافق مع هذه التطورات.

وقال الخرابشة، إن الوزارة وقّعت اتفاقيات استعمال أراضي مع شركات أنهت دراساتها الفنية، في حين تواصل شركات أخرى دراساتها الميدانية، خاصةً أن مشروعات الطاقة المتجددة -لا سيما طاقة الرياح- تعتمد على خصائص المواقع قبل توقيع اتفاقيات الاستثمار.

يشار إلى أن التوجُّه نحو تطوير مشروعات الهيدروجين الأخضر في الأردن يأتي في إطار تعزيز مزيج الطاقة الوطني، بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة إلى جانب المصادر التقليدية، وفي مقدّمتها الغاز الطبيعي بوصفه وقودًا انتقاليًا أقل تكلفة وأخف أثرًا بيئيًا مقارنة بمصادر أخرى ذات انبعاثات أعلى.



شركة كبرى تخطط لدعم شبكات الكهرباء في سوريا والعراق

الطاقة

دينا قديري

تخطط شركة سيمنس إنرجي (Siemens Energy) لدعم إعادة بناء شبكات الكهرباء في سوريا والعراق، من خلال أداء دور أكبر في الدولتين المتضررتين من الحروب ونقص الاستثمارات.

ووفق التفاصيل التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، أكدت الشركة الألمانية أن نصف شبكات الكهرباء الحالية في منطقة الشرق الأوسط سيحتاج إلى تطوير شامل خلال السنوات المقبلة.

ويُعدّ توسيع وتحديث شبكات الكهرباء، فضلاً عن زيادة سعة تخزين الكهرباء، أمراً بالغ الأهمية لمضاعفة قدرة الطاقة المتجددة 3 مرات بحلول عام 2030.

ودون عمليات التطوير، من غير المرجح أن تدعم هذه الشبكات الطاقة المتجددة، التي تتسم بالتقطع وتتطلب موثوقية أكبر لضمان أمن الإمداد.

شبكات الكهرباء في سوريا والعراق تعليقاً على إعادة بناء شبكات الكهرباء في سوريا والعراق، أكد المدير الإقليمي الجديد لشركة سيمنس إنرجي، حسين شكري، إجراء مناقشات رفيعة المستوى مع مسؤولين سوريين كبار، لكنه لم يكشف ما إذا كانت سيمنس إنرجي ستطور مشروعات بالتعاون مع جهات أخرى.

وتولّد سوريا حالياً أقل من 20% من إنتاجها من الكهرباء

قبل الحرب، بعد أن دُمّرت أجزاء كبيرة من شبكتها.

وكانت سيمنس إنرجي قد أنشأت عدّة محطات رئيسة في سوريا قبل الحرب، من بينها محطة دير علي لتوليد الكهرباء بقدرة 1.5 غيغاواط، وهي الأكبر في البلاد.

وقال شكري في مقابلة مع صحيفة "ذا ناشيونال" (The National): "سنؤدي دورنا بكل تأكيد في إعادة إعمار سوريا.. لن نترك سوريا وحدها.. سنقدّم المساعدة، وسنكون حاضرين، سواءً في مجال الغاز أو شبكة الكهرباء". وفي العراق، تخطط شركة سيمنس إنرجي للعمل مع شركائها لإضافة نحو 14 غيغاواط من القدرة الإنتاجية مع تحسّن خيارات التمويل تدريجياً.

وتمتلك الشركة حالياً قدرة إنتاجية مركّبة تبلغ 11.65 غيغاواط في العراق.

وأضاف شكري: "لدينا عدد كبير من المشروعات قيد التطوير، ويعتمد نجاحها بشكل كبير على سرعة استجابة الحكومة وسرعة توفير التمويل اللازم".

وأشار شكري إلى أن البنية التحتية المتقادمة ما تزال تشكّل تحدياً كبيراً، في الوقت الذي تتسابق فيه الحكومات بجميع أنحاء الشرق الأوسط لتوسيع نطاق توليد الكهرباء نتيجة النمو المدفوع بمراكز البيانات.



إجمالي قيمة الطلبات.

وقال شكري، إنه على الرغم من تحوّل الاهتمام نحو الطلب المتزايد من الذكاء الاصطناعي، فإن تحول الطاقة ما يزال بالغ الأهمية للأمن.

ويرى المدير الإقليمي الجديد أنّ التوجّه الحالي نحو الاستثمار في زيادة القدرة الإنتاجية لتلبية الطلب قد يؤدي إلى إبطاء إدخال الطاقة المتجددة، وتأخير مشروعات الهيدروجين، التي كانت تُعدّ في المنطقة أساسية لإزالة الكربون.

وتأخرت هذه المشروعات الآن نظرًا لإعطاء الحكومات الأولوية لتغذية الشبكات الوطنية بالكهرباء مباشرة، إلّا أن "شكري" يتوقع عودة الهيدروجين إلى الواجهة، عندما تستقر الأنظمة.

وتعمل شركة سيمنس إنرجي على تطوير توربينات قادرة على حرق مزيج عالي التركيز من الهيدروجين، حيث تعمل بعض الوحدات حاليًا بنحو 50% من الهيدروجين، في حين تقترب وحدات أخرى من طاقتها الكاملة في هذا المجال.

زيادة إنتاج الكهرباء في الشرق الأوسط

تسعى شركة سيمنس إنرجي إلى زيادة إنتاج الكهرباء في الشرق الأوسط، وتمتلك الشركة نحو 117 غيغاواط من القدرة الإنتاجية في المنطقة، بما في ذلك الأصول المركّبة والمشروعات قيد التنفيذ، وفق التفاصيل التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وتستحوذ المملكة العربية السعودية على نحو 33 غيغاواط من إجمالي القدرة الإنتاجية، منها نحو 20 غيغاواط مركّبة، بالإضافة إلى نحو 13 غيغاواط قيد التعاقد أو التنفيذ، بما في ذلك 7.6 غيغاواط من محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز، والتي وُقِّعت عقود جديدة بشأنها.

وفي الإمارات العربية المتحدة، تمتلك الشركة قدرة مركبة تبلغ نحو 13 غيغاواط.

وقال شكري: "في الإمارات، ورغم عدم توقيع أيّ عقود رسمية حتى الآن، فإننا نُجري مناقشات مستمرة، ونواصل تقييم الفرص مع تقدّم المشروعات في مراحل الموافقة".

وسجلت شركة سيمنس إنرجي أعلى مستوى لها على الإطلاق من حيث حجم الطلبات في قطاع الغاز خلال الربع الأول من العام، إذ ارتفعت طلبات المجموعة بمقدار الثلث لتصل إلى 17.6 مليار يورو (20.8 مليار دولار) في الأشهر الـ3 الأولى من العام.

(اليورو = 1.18 دولارًا أمريكيًا).

وارتفعت الطلبات في منطقة أوروبا والشرق الأوسط ورابطة الدول المستقلة بنسبة 17.5%، لتصل إلى 8.135 مليار يورو (9.6 مليار دولار)، ما منح المنطقة الحصة الأكبر من

شكرًا.